تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

د. عبد العزيز عبدوس
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب– عين تموشنت
abdous_1977@yahoo.fr

الملخص:
من أجل الوصول الى اقتصاد متنوع يرتكز على منتجات ومداخيل متنوعة ،دفع الدولة الجزائرية الى محاولة تطبيق مختلف التدابير من أجل توفير وتهيئة بيئة ملائمة واكثر جذبا للاستثمار المحلي والدولي، وذلك لان المستثمرين اليوم يعتمدون في توجيه استثماراتهم الى المنظمات الدولية التي تقدم مؤشرات ذات مصداقية وتعرض نتائج الاصلاحات باكثر موضوعية ، من خلال اعطاء صورة حقيقية لبيئة الاعمال على المستوى الدولي.
الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، بيئة الأعمال، التنافسية الدولية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé :
Afin de réaliser une diversification économique, basé sur des produits et de revenus divers,, poussant l'Etat algérien à essayer d'appliquer différentes mécanismes afin de Création un environnement d'affaires favorable et plus attractif pour l'investissement national et international, car les investisseurs aujourd'hui plus tributaires d'orienter leurs investissements à des organisations qui fournissent des indications crédibles et présentent les résultats des réformes plus objective, en donnant une image réelle de l'environnement des affaires au niveau international
Mots clés : diversification économique, l'environnement des affaires, la compétitivité internationale, l'économie algérienne

مقدمة:

حذر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقييمهما الدوري للاقتصاد الجزائري لسنة 2013، من ضعف التنوع الاقتصادي الذي يمثل "الحلقة الضعيفة" في اقتصاد البلاد، وقد ارجع ذلك بدرجة كبيرة الى الافراط الكبير للدولة بالاعتماد على الريوع النفطية ، واقصاء القطاعات الاخرى الواعدة، كما وقد الح على ضرورة دعم بيئة الاعمال التي تتسم بالضبابية في تطبيق التدابير واللوائح والانظمة التي تتسم بالبساطة والشفافية.

وفي ذات السياق قامت الدولة باصلاحات كبيرة لتحسين بيئة الاعمال المعززة للتنويع الاقتصادي و محاولة جعلها بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمارين ، ولكن ذلك يستوجب معرفة نتائج تلك الاصلاحات من وجهات نظر متخصصة [i] ، وذلك للوقوف على اهم نقاط القوة والضعف على واقع بيئة الاعمال في الجزائر، ومعرفة ما اذا كانت ترقى للمقاييس العالمية ، و كذلك اخضاعها لجملة من المؤشرات العالمية المتخصصة في ذات الشأن.

وبناءا على ماسبق تتجلى اشكالية البحث حول التساؤل الجوهري التالي :

هل أن تحسين بيئة الأعمال في الجزائر يساهم في تبني وتحقيق مشروع التنويع الاقتصادي المنشودة منذ سنوات؟.

تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من النقاط :

- محاولة الوصول الى وجود علاقة ايجابية بين بيئة الاعمال الجيدة و تنويع الاقتصاد.
- الاطلاع والتعرف على اهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي .
- الوقوف على حقيقة بيئة الاعمال الجزائرية والالمام بالجوانب الرئيسية المحفزة لها من اجل تطويرها، وتدارك الاجراءات المعيقة لها.

أما عن اهمية الدراسة ، فتتمثل في ادراك ان حقيقة تحسين وتهيئة بيئة الاعمال الجزائرية وفق المعايير العالمية التي تحكم مناخ الاستثمار تعد من العوامل الرئيسية للوصول الى اقتصاد متنوع، اذ يعتبر الاقتصاد الجزائري احد الاقتصاديات الأكثر تضررا من انخفاض اسعار النفط ، نظرا لان القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل ، حيث دفع الانهيار الحالى لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي للجزائر .

وللاجابة عن اشكالية الدراسة و للاجابة عن التساؤلات السابقة يمكن تحديد الفرضية الرئيسية للبحث كما يلي : ان تحقيق اقتصاد متنوع في الجزائر مرهون بدرجة كبيرة بنوعية بيئة الاعمال الموجودة.

ويندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

- ان تراجع الاقتصاد الجزائري في التصنيفات العالمية للتنافسية بسبب ارتباطه بتقلبات اسعار النفط .
- بالنظر الى المراتب المتدنية للجزائر في مؤشرات قياس بيئة الاعمال تدل على ان بيئة الاعمال في الجزائر طاردة وغير محفزة.

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مكونات الظاهرة، وذلك بتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة من إحصاءات التقارير الدولية ذات الشأن

و عن هيكل البحث فقمنا بتقييم الدراسة إلى أربعة أقسام ، و قد حاولنا تحقيق الانسجام في هيكلته و بناء متنه :

أولا : الأساس النظري .

ثانيا : المرتكزات الاساسية لبيئة الاعمال الداعمة للتنويع الاقتصادي .

ثالثا : تقييم وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر.

رابعا :تقييم بيئة الاعمال في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي .

أولا الأساس النظري :

01/ تعريف بيئة الاعمال و ركائزها الاساسية :

– مصطلح بيئة الاعمال تعبير واسع ، ويتسم بالديناميكية والتطور ،ويشمل كل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والتنظيمية ، اي انه يشمل كل العناصر التي تؤثر في جاذبية الاستثمار (الاجنبي والمحلي)، ولهذا السبب يسمى في كثير من التقارير المحلية والعالمية بمناخ الاستثمار [ii]، وعليه يقصد ببيئة الاعمال هي تلك البيئة الأقدر على تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الاجنبي، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الفعالية الاقتصادية والانتاجية، بالشكل الذي ينعكس إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي، ويحقق للاقتصاد وفورات في الإنتاج، مما يسهم في تحقيق أفضل الايرادات المالية وغير المالية للبلد[iii].

وتتسم بيئة الاعمال المهيئة والجاذبة للاستثمار بالعناصر التالية :

- الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل البلد.
- البنية التحتية المتطورة كما ونوعا (طرقات، موانئ، مطارات، كهرباء ، اتصالات...).
- الحق في الملكية الخاصة وحماية الملكية المادية والفكرية.
- كفاءة البنوك والسوق المالية وشركات التامين.
- جدارة البيئة التشريعية (ملائمة القوانين، العدالة واستقلالية القضاء ، الحوكمة ، فعالية المؤسسات، السرعة في الاجراءات..).
- النظام الضريبي المساعد.
- تكافؤ الفرص الاستثمارية بين الاجانب والمحليين.

02/التنويع الاقتصادي :

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الهدف التي ينتظر منه ، فنجد فريق من الخبراء يربط التنويع الاقتصادي بالتنوع في المنتجات و التنوع في مصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن[iv]. ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنويع الأفقي الذي يعتمد بشكل كبير على مشتقات منتج معين ، كمنتج النفط الذي تتفرع عنه صناعات التكرير، وصناعات البتروكيماويات والصناعات كثيفة الطاقة مثل الألمنيوم، ونجد ايضا التنويع الراسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة.

03/ بيئة الاعمال وودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي :

- **بيئة الاعمال و مخاطر التقليد** : يرتبط عنصر المخاطرة بطبيعة بيئة الاعمال السائدة، فتردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية من شانه ان يؤثر على توجهات وحركة رؤوس الاموال، فمثلا غياب التشريعات المنظمة للمنافسة ومكافحة التقليد ، قد يتسبب في تخوف الممستثمر من تقليد منتجاته ودخولها الى اسواق قبله ، تدفع بهذا المستثمر الى صرف النظر عن ذاك البلد الذي لا يحارب التقليد و يحمي براعات الاختراع[v]، وبذلك تضيع على البلد فرصة انتاج سلع جديدة.

- **بيئة الاعمال وتنوع المنتجات** : تساعد بيئة الاعمال الجيدة على توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية ،وتجنب مخاطر التركيز على عدد قليل من الاستثمارات، فالكوارث الطبيعية او النزاعات المسلحة او الاحتكارات تلحق اضرارا فادحة في انتاج بعض المنتجات وتسويقها[vi] .

- **بيئة الاعمال ومخاطر انخفاض حصيلة الصادرات** : تساهم بيئة الاعمال الجيدة على حماية الاقتصاديات المعتمدة على تصدير منتج او عدد محدود من المنتجات ، فبمجرد انخفاض اسعارها في الاسواق العالمية ، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي.وعليه تسمح بيئة الاعمال الجاذبة الى فتح المجال امام المستثمرين بانتاج وتصدير منتجات متنوعة تمتص ذلك الانخفاض في عائد المنتج المصدر الوحيد.

- **بيئة الاعمال وتوطيد درجة العلاقة بين القطاعات الانتاجية** : يؤدي تكافئ الفرص بين المستمرين الى اقامة علاقات تشابكية بينهم تساهم بشكل فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي ، والذي ينجم عنه تاثيرات خارجية في الانتاج ما من شانه ان ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي للبلد[vii].

ثانيا : المرتكزات الاساسية لبيئة الاعمال الداعمة للتنويع الاقتصادي :

لا يمكن تحقيق جذب الاستثمارات التي تساعد على تحقيق التنويع الاقتصادي الا اذا تمت تهيئة بيئة اعمال موائمة تتميز بالاستقرار والشفافية ، ومؤسسات فاعلة بالاضافة الى بنية تحتية اساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير مقصي وطارد للقطاع الخاص ومكمل لنشاطاته ، ولايعوق المنافسة المحلية ، بالاضافة الى تدني تكاليف ممارسة الانشطة والقيام بالاعمال[viii].

تصدر العديد من الهيئات والمنظمات الدولية تقارير سنوية تعنى بتقييم بيئة الاعمال في دول العالم المختلفة، واشهرها البنك الدولي(تقرير ممارسة انشطة الاعمال)، المنتدى الاقتصادي العالمي(تقرير التنافسية العالمية)، ، وعربيا المعهد العربي للتخطيط (تقرير التنافسية العربية)، ويكون محور تركيزها تقييم بيئة الاعمال في الدول ، وتنافسيتها في مجال الاستثمار.

ومن بين اهم المرتكزات الاساسية لبيئة الاعمال التي يتم اعتمادها كثيرا كمؤشرات حقيقية لدعم تنويع الاقتصاديات وتنشيطها نجد[ix] :

01/.البنية التحتية الأساسية : تعد البنية التحتية المتطورة أحد محددات تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تؤثر على فعالية العمليات الإنتاجية في الاقتصاد، كما تعتبر عامل في اختيار الموقع الجغرافي، ونوع العمليات الإنتاجية للنشاط الاقتصادي . ذلك ان البنية التحتية المتطورة تعمل على تقليص المسافات بين الشركات، وتربط بين اسواق الدول المختلفة ، كما تؤثر جودة شبكات البنية التحتية وكفاءتها على نمو الاقتصاد، وتقلل من تفاوت توزيع الدخل، وتخفض من معدلات الفقر.

من جهة تاثير البنية التحتية على تنويع الاقتصاد الوطني ، فان تطور الطرقات وخطوط السكة الحديدية وتسهيلات الموانئ والخطوط الملاحية ، كلها عوامل تمكن المستثمرين المحليين والاجانب على حد السواء من تنويع منتجاتهم ونقلها الى الاسواق المختلفة بأمان وفي الوقت المحدد، كما تساهم في تنقل اليد العاملة الى الاعمال الاكثر ملائمة لهم، كما تلعب متانة واتساع شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية دورا كبيرا في تدفق البيانات والمعلومات بسرعة وسهولة ، كل هذه العوامل تزيد في كفاءة الاقتصاد وتنويعه.

على المستوى الوطني ،فان الجزائر تتوفر على بنية تحتية متطورة نسبيا ، منها شبكة من الطرق طولها حوالي 120 ألف كلم ، كما يوجد 4000 كلم من السكة الحديدية، و حوالي 11 ميناء، و رغم حجم هذه البنى التحتية ، إلا أنها غير كافية بحكم حجم الاستثمارات المتاحة، و حتى و إن وجدت من الناحية الكمية، فأغلب هذه البنى و المرافق تعتريها الرداءة و قدم المنشأة، و إذا أخذنا كمثال ،فالموانئ الجزائرية مازالت تعاني من بعض المشاكل التي قد تجاوزتها دول صغيرة، كمشكل نظام المداومة الليلي و عدم القدرة على استيعاب العدد الكبير من الحاويات، و البطئ المسجل في عمليات الشحن و التفريغ و تسليم البضائع و دخولها، حيث في بعض الأحيان يستغرق دخول سلع أجنبية ستة أشهر إن لم تنتهي مدة صلاحيتها، و هذا مرده إلى قلة الإطارات و الكفاءات الخاصة بتسريح دخول السلع بالسرعة المطلوبة.

وما يؤكد كلامنا هذا ، نتائج التقارير التي تعنى ببيئة الاعمال، وبالاخص تقرير التنافسية العالمي ، والتي تدل على تواضع مستوى بيئة الاعمال في مؤشر البنية التحتية الاساسية [x].

يلاحظ من خلال الجدول رقم 01 ان مؤشر البنية التحتية ضعيف ، حيث احتلت الجزائر المراتب المتدنية (الرتبة 105 من أصل 144 دولة سنة 2015 ، متقدمة بمرتبة واحدة لسنة 2014)[xi]، وأسوأ مرتبة تبوأتها كانت في سنة 2009 ب115 من 133 دولة ، في حين نكتشف ان جودة السكك الحديدية تحتل فيها الجزائر مراتب متوسطة (144/65 سنة 2015) ، لكن بقية العناصر تدل على تدني جودة البنية التحتية ، وهو ما يدل عن الصعوبة التي تجدها الجزائر في تنويع اقتصادها من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات المتنوعة الداخلية والخارجية [xii]. ويفسر تراجع مشاريع البنى التحتية في الجزائر كما وجودة ، الى تركز الكثير من الاستثمارات في قطاع العقارات والخدمات غير الانتاجية مما يقلل من أثر هذه الاستثمارات على تضييع فرصة تنويع المنتجات من السلع والخدمات .

02/.الحوكمة وفعالية المؤسسات : تشكل البيئة المؤسساتية الاطار القانوني والاداري الذي يعمل فيه الافراد والشركات والحكومة ، والتي تنعكس بشكل مباشر على استدامة التنافسية والنمو وعلى قدرة الاقتصاد على توليد السلع والخدمات المتنوعة للصالح العام[xiii].

تبين الكثير من الادلة النظرية والتطبيقية بان تنويع الاقتصاديات المعتمد على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتشجيع الاستثمار المحلي يعتمدان على التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة الرشيدة ، فالدولة الناجحة هي القادرة على ادارة مواردها بكفاءة ، وتقليص الفساد الاداري، واحترام الدولة و المواطنين للؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم. فاحترام القانون و القضاء على الفساد هي من أهم القواعد الاقتصادية التي يرتكز عليها تنويع الاقتصاد حتى مع عدم وجود أي موارد أولية[xiv].

تعتمد مؤشرات الحوكمة وفعالية المؤسسات في أغلبية التقارير الدولية على عدة عوامل منها :الفساد الاداري، الرشاوى،استقلالية القضاء ، المسؤولية، الشفافية....الخ، ويقاس عموما هذا المؤشر في كثير من التقارير الدولية على متغيرات نوعية، تشمل وجهات نظر الخبراء ورجال الاعمال وتغطي مجالا واسعا من الجوانب الهامة.

أكدت منظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها السنوي للعام 2013، المتضمن مؤشر الفساد في العالم، أن الجزائر احتلت المرتبة 94 من بين 177 دولة، وهي متدنية جدا، وقد وضعت في النصف الأخير من السلم المتضمن البلدان التي ينتشر فيها الفساد، ومايفسر ايضا وضعية الحوكمة في الجزائر ، المراتب المتدنية التي احتلتها في مؤشر المؤسسات المدرج ضمن تقرير التنافسة العالمية ، والتي في اغلبيتها تجاوزت المرتبة 100، باستثناء مؤشر المحسوبية الذي عرف انخفاض تدريجي في المرتبة (74 سنة 2014 و 72 سنة 2015).

هذه النتائج تحكم على الجزائر أنها بيئة غير محفزة وطاردة للاستثمار سواء من قبل الاجانب او المحليين ، وهذا بدوره يعيق تطبيق مشروع تنويع الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الاساس ، فالدولة مطالبة بمزيد من الاصلاحات في مجالات محاربة الفساد الاداري وتقليص المتطلبات الاعمال الادارية والشخصية ، بالاضافة الى المزيد من استقلالية القضاء (الجدول رقم 02).

03/. حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد : يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من بين أهم معايير تحديد بيئة الاعمال الجيدة، فمستوى تدخل الحكومة المثالي يعكس طبيعة ونوعية النشطات التي تمولها برامج الانفاق الحكومي [xv]، حيث يفترض ان يكون التدخل محدودا وفاعلا في نفس الوقت بالشكل الذي تستطيع فيه الحكومات قادرة على تنفيذ برامجها الانفاقية بأقل التكاليف[xvi].

ويبرز دور الحكومات في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال :

- رفع كفاءة الانفاق العام من اجل تنويع مصادر الدخل.
- دعم وتمويل الانشطة الاقتصادية غير التقليدية.
- ابرام اتفاقيات لاقامة شراكات اجنبية مع مؤسسات اجنبية .
- تدليل العقبات القانونية باصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية.

يقاس حجم التدخل الحكومي في كثير من التقارير المحلية والعالمية على حد السواء ب :

- حجم الهدر من الانفاق العام.
- كفاءة القوانين الحكومية.
- تكلفة التشريعات الخكومية.

وفي هذا الاطار يظهر تدخل الحكومة في الاقتصاد تدخلا معقولا ومثاليا من خلال تخفيض الهدر من الانفاق العام وبيئة قانونية ملائمة وتتماشى مع متطلبات الاستثمار الاجنبي والمحلي ، ما يدل ان الحكومة اكثر تنافسية في هذل المجال ، حيث تنفذ برامجاها الانفاقية بأقل تكلفة ، وبأكثر فعالية وانتاجية ، وهذا بدوره يحفز على تنويع الاقتصاد من خلال اهتمام الحكومة ببرامج تنموية اخرى.

يوضح الجدول رقم 03 حجم تدخل الحكومة الجزائرية في الاقتصاد من خلال برامج الانفاق العام :

نستطيع القول ان الاقتصاد الجزائري يملك نقطة قوة وحيدة في مؤشر الهدر من الانفاق العام، حيث احتلت المركز 74من 144 في سنة 2015، الا انها تملك عددا من نقاط الضعف في مؤشرات عبئ وكفاءة التشريعات الحكومية ، حيث احتلت المرتبة 148/138، وهذا يشير الى عبئ التزام قطاع الاعمال بالمتطلبات الادارية التي تفرضها الدولة ما يقوض سياسة التنويع الاقتصادي في البلاد.

04/. جاذبية الاستثمار :يعد مؤشر جاذبية الاستثمار من أهم انواع المؤشرات التي تعتمد عليها بيئة الاعمال المتطورة ، و وهو مؤشر جيد لمعرفة مدى تنوع الاقتصاد، وترجع اهميته بالدرجة الاولى لصلته المباشرة بالاستثمار الاجنبي المباشر [xvii]، ومدى اسهامه في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين نوعية الانتاج وتنوعه، ويحقق ذلك من الاستثمار في انشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات متعددة ،او التحول من منتجات ذات انتاجية منخفضة الى منتجات ذات انتاجية مرتفعة، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنوع الاقتصادي.يعتبر اداء الجزائر متواضعا في مؤشر جاذبية الاستثمار[xviii] .

ثالثا : تقييم وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر :

منذ بداية منتصف سنة 2014 حتى الآن تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد بأكثر من 50٪ من قيمتها ، فقد انخفض من 110 دولارا لاقل من 50 دولارا للبرميل. تعتبر الجزائر من بين الأكثر الدول تضررا من انخفاض اسعار النفط ، نظرا لان القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على نحو 95٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية . دفع الانهيار الحالى لأسعار النفط نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطى مقابل القطاعات الغير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشرا على مدي التغير الهيكلي لاقتصاديات الدول أو من خلال توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية .

سنحاول في هذا الجزء قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات هي :

01/. توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية :

يتم تقييم وقياس التنوع الاقتصادي من خلال تحليل ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية أو عبر نطاق محدود منها.

يحدد هذا التقييم نسبة التركيز و حاصل التنويع، حيث يقيس نسبة تركيز الدولة على قطاع معين، في حين أن حاصل التنويع هو عكس نسبة التركيز. فكلما انخفضت نسبة التركيز، كلما ارتفع حاصل التنويع وبالتالي ارتفع التنوع الاقتصادي للدولة .يقوم حاصل التنويع بتوفير مقياس مبتكر يمكن لصانعي السياسات استخدامه لقياس التنوع الاقتصادي[xix] الجدول رقم 04).

02/. توزيع العمالة حسب القطاعات :

ينبغي أن ينعكس تعزيز توزيع العمالة على عملية النمو، فتوزيع العمالة بصفة عامة يعكس ويشكّل توزيع الناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات. ففي الجزائر، لا تتوزع العمالة بالتساوي مقارنة مع مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى والاقتصاديات التحويلية التي تتصّف بالتوزيع المتوازن للعمالة عبر مجموعة متنوعة من القطاعات المنتجة أو المربحة. بينما

يساهم قطاع التجارة والخدمات والادارة بمتوسط 20 % من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، إلا إنه يوفر فرص العمل بنسبة تبلغ 58 % من اجمالي اليد العاملة ، مما يجعل غالبية القوى العاملة محصورةً في القطاعات غير الانتاجية والتي تحظى بأهمية إستراتيجية ثانوية، وعلى العكس من ذلك نلاحظ من خلال الشكل ان نسبة العمالة في القطاع الصناعي لم تتجاوز 15% كحد اقصى ، وهذا ما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي المقاس بتوزيع العمالة في الجزائر (انظر الشكل رقم 01).

يرتبط ضعف التنوع الاقتصادي بانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسي، وترتبط الإنتاجية ارتباطا مباشرا بالقدرة على المنافسة، حيث أنه كلما زاد عدد الأفراد أو رأس المال أو كليهما معا والتي هي إلزاميّة للقيام بعمل ما أو إيجاد منتج ما، كلما انخفضت الإنتاجية، مما يؤدي بدوره لزيادة سعر المنتج، ويحد من قدرته المحتملة على المنافسة بالسوق[xx].

03/.بنية الناتج الداخلي الخام بين الناتج النفطي وغير النفطي :

يعد هذا المؤشر من أحد مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ، وبالاخص تنويع مصادر الدخل (الداخلية والخارجية)[xxi].سجلت الإيرادات غير النفطية في ميزانية الدولة خلال عام 2014، نحو 42.49 مليار دولار، تعادل 57 في المائة من إجمالي إيرادات الدولة البالغة 73.33مليار دولار ، كما ان نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات في 2014، هي الأعلى في تاريخ ميزانيات الجزائر على الإطلاق ب43% .

ويعكس ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي إيرادات الدولة، أمرين أساسيين الأول : أن الدولة قطعت شوطا في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد بشكل رئيس على النفط، ثانيا : تراجع أسعار النفط بما يجعل حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات تنخفض (الشكل رقم 02) .

04/.مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية :

يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين 0 و1 ، وترمز 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية، ويحسب بالطريقة التالية[xxii] :

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن :

Hi : قيمة مؤشر التركز السلعي للمنتجi

X i: قيمة الصادرات أو الواردات للبلد j للمنتج i

n:العدد الأقصى للاقتصاديات الفردية في الفترة 2009-2014

يلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن مؤشر التركز للصادرات الوطنية لم يتجاوز الواحد في كل سنوات الدراسة، وأحسن قيمة مسجلة سنة 2014 ب 0.743 و 0.733 سنة 2013 ، لكنه بدا يعرف تحسن منذ تلك السنة ، وعليه يمكن القول أن درجة تنوع الصادرات الجزائرية لا تزال تعتبر منخفضة نسبياً ، وعليه فان الصادرات الجزائرية تتسم بمحدودية أسواقها و توجهها الجغرافي ، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الدولية ، وتصدر الجزائر إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية ، ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات الجزائرية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية ومحدودية قدرة البلد عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة[xxiii]، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد الجزائري واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات الجزائرية أكثر تنوعاً ،الوضع الذي يحتم على البلاد ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة[xxiv].

رابعا : تقييم بيئة الاعمال في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي :

اعتبرت جل التقارير التي تعنى بدراسة بيئة الاعمال ان بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة وغير مستقرة، وينتظرها الكثير من الاصلاحات حتى ترقى الى بيئة اعمال مثالية ، ومن بينها :

01/.تقييم بيئة الأعمال ضمن مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية :

حسب ما جاء في آخر تقرير للتنافسية العربية 2012.[xxv] ، أن الاقتصاديات العربية ومنها الجزائر لا يمكن لها تحقيق استثمارات أو جذبها من الخارج إلا إذا توفرت بيئة أعمال موائية تتميز بالاستقرار والشفافية وإيجاد مؤسسات فاعلة ،بالإضافة إلى بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير طارد للقطاع الخاص ،بالإضافة إلى تدني تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال.

يوضح الجدول رقم 06 وضعية الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية :

احتلت الجزائر المراتب المتدنية (الرتبة 20 من أصل 24 دولة سنة 2009 ، والرتبة 24 من أصل 30 دولة سنة 2012)[xxvi] :

– فيما يتعلق بنتائج مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات(0.24)، فان الجزائر ما زالت دون المتوسط العالمي، وبخاصة في ما يتعلق بمؤشرات الفساد الإداري وتفشي البيروقراطية. ويعزى ذلك إلى التأخر في تطبيق الإصلاحات التي تخص الآليات البيروقراطية للدولة، فضلاً عن أن الكثير من الإصلاحات المؤسسية لم يعط لها الاهتمام الكافي، ولم يتم ربطها في حزمة متكاملة ومترابطة من سياسات الإصلاح العامة.

–أما في مجال البنى التحتية الأساسية(0.15 و0.17) ، فإنه بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها عدد من الولايات في هذا المجال، إلا أن غالبية هذه المدن لا زالت تعاني من تخلف شبكاتها في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والطاقة والمياه.

–في مجال جاذبية الاستثمار وتوفير المناخ الملائم للأعمال(0.19 و0.45)، فإن الوضعية جد متواضعة، حيث تشير النتائج إلى عدم مقدرة الدولة على خلق مناخ ملائم ومواتٍ لجذب الاستثمارات والاستفادة منها في مجال تحسين الإنتاجية ونقل

المعارف والتكنولوجيا والصادرات، إلا أن مؤشر جاذبية الاستثمار قد تحسن في سنة 2012 مقارنة بسنة 2009.

–يعتبر حجم الحكومة المفرط والتدخل الواسع في الاقتصاد مضراً بمستويات التنافسية، وذلك لاحتوائه على قدر من الهدر وعدم الفعالية واستخدام موارد شحيحة وطرد القطاع الخاص الإنتاجي وتشجيع النشاط الريعي،مما يزيد من التكاليف ويقلل الإنتاجية، وبالاستناد إلى أربعة مؤشرات تقيس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد[xxvii]، تشير نتائج المؤشر المركب إلى أن الجزائر أقل الدول تدخلاً في الاقتصاد(0.81و0.71).

– يركز مؤشر تكلفة القيام بالأعمال على تحليل سبعة جوانب تغطي المظاهر الأساسية لبيئة الأعمال، ويستند على بيانات تقرير البنك الدولي حول تكاليف القيام بالأعمال في العالم، ففي مجال تأسيس الكيان القانوني للمشروع، فإن الجزائر تظهر مستوى متدني، حيث لم تزد قيمة المؤشر عن 0.4 ، مما يحتم على الدولة تعميق الإصلاحات بشكل ملحوظ ، وذلك من أجل تقليل من تكاليف القيام بالأعمال ،وبالتالي تقليل القيود على الاستثمار ومن ثم تحسين تنويع الاقتصاد.

02/.تقييم بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر التنافسية العالمية :

اعتبر اخر تقرير صادر سنة 2015 عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس الذي يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر المستثمرين ورجال الأعمال، أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وتراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون الذين يتخذون من دافوس السويسرية مقرا لهم ما بين 101 و 135 من مجموع 144 دولة.

ومن أهم المآخذ المسجلة على بيئة الأعمال الجزائرية انتشار الرشوة وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل بسبب التعقيدات التي يتصف بها الجهاز المصرفي.

يسجل التقرير نقطة إيجابية واحدة هي المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، حيث صنفت الجزائر في مراتب متقدمة (الرتبة 38 من 144 دولة) وباستثناء هذه المرتبة الإيجابية فإن الجزائر غالبا ما صنفت في مراتب دنيا.

أما فيما يخص بمؤشر بيئة الأعمال ،فنجده مدرج ضمن المجموعة الخاصة الأولى **المتطلبات الأساسية Basic Requirement** ، ومؤشر مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication) يقيس نوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات لأساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة.

احتلت الجزائر مرتبة (100) حسب هذا المحور متراجعة بمرتبة واحدة مرتبة مقارنة مع تقرير 2009–2010، وبذلك لم يعد هذا المحور ميزة تنافسية لخروج الجزائر من ضمن أول 50 دول في تصنيف هذا المحور. يعزى هذا التراجع الأكبر ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية بشكل رئيسي الى التراجع في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ، والتراجع في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي (عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل 100 نسمة ستة مراتب ليحقق المرتبة (135) هذا العام).

أما فيما يخص المحور الحادي عشر المعنون ب مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication) ، كانت نتائج الجزائر سلبية في جميع مؤشرات هذا المحور مما أدى إلى تراجعه 15 عشر مرتبة ليصل الى المرتبة (144) في الترتيب العام وهي المرتبة الأخيرة، ويمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كما يلي: مؤشر عدد الموردين المحليين(137)، ومؤشر نوعية الموردين المحليين (124)،ومؤشر نوعية الميزة التنافسية(144)، ومؤشر مدى مراقبة التوزيع الدولي(144).

من خلال الجدول رقم 07 تتضح المراتب الأخيرة التي احتلتها الجزائر في كل سنوات الدراسة،حيث تدل هذه الأرقام أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وقد احتلت الجزائر المرتبة 144 الأخيرة في سنة 2012 ، لتتحسن مرتبتها في اخر تقرير 2015-2016 في المرتبة 128.

تتمثل المعوقات الرئيسية التي تحد من ضعف بيئة الأعمال في الجزائر إلى :

- ارتفاع تكلفة الاستثمار والتي تتضمن ارتفاع تكلفة الخدمات مثل الكهرباء والمياه والنقل ورسوم استخراج تراخيص إنشاء المشروعات وأيضاً ارتفاع أسعار الأراضي المخصصة للأنشطة الصناعية، وذلك بالمقارنة ببعض الدول العربية مثل تونس والمغرب والإمارات.
- تعدد الجهات التي يرتبط عملها بالنشاط الاستثماري مما يؤدى إلى تعقد العمليات الإدارية التي تتعلق بإنشاء المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في تعقد إجراءات الترخيص للمصانع عند الإنشاء .
- ارتفاع تكلفة الصادرات الجزائرية على ضوء المشاكل التي تواجها والتي من أبرزها ارتفاع تكاليف النقل والشحن.
- نقص التمويل اللازم لإقامة مشروعات البنية الأساسية في المناطق الصناعية والتي يمكن أن تعد أبرز مراكز الجنوب الاستثماري للمشروعات الإنتاجية.
- عدم عدالة توزيع الخدمات التكنولوجية والمعلومات والاتصالات بين الولايات وتأثير ذلك على قدرات الجزائر التنافسية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

03/.تقييم بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية

يعتبر تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تدرس بيئة اعمال الاقتصاديات المشاركة فيه، ويصدر هذا التقرير عن معهد(Heritage Foundation) وصحيفة (Wall Street Journal) منذ عام 1995 كونه يستخدم كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد .[1]

يستند هذا التقرير في تحليله لمؤشر الحرية الاقتصادية للدول المشاركة فيه والبالغة 162 دولة إلى عشرة عوامل هي: السياسة التجارية ، العبء المالي للحكومة ، درجة تدخل الدولة ،السياسة النقدية ، الاستثمار الأجنبي ، وضع القطاع المصرفي و التمويل ، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية ، التشريعات و الإجراءات ، أنشطة السوق السوداء.

و بحسب هذا المؤشر وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 إلى 5 حيث تدخل الفئة الرقمية:

- (1-1.95) حرية اقتصادية كاملة.
- (2-2.95) حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (3-3.95) حرية اقتصادية ضعيفة.
- (4 - 5) حرية اقتصادية معدومة.

من خلال الجدول رقم 08 يتبين أن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة ، وذلك من خلال المرتبة التي احتلتها 151/ 157سنة 2013 بمؤشر 4.67 بعدما احتلت المرتبة 50/90 سنة 2006، وهي في تراجع كل سنة ، و هذا يدل على أن بيئة الاعمال في الجزائر تتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة التي تنعكس آثارها على قدرتها التنويعية ، و هذا راجع إلى عدة أسباب منها[xxviii] :

التدخل المفرط للحكومة في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة من خلال القرارات السياسية و وجود الاستفزازات البيروقراطية و الإدارية و عوائق تجارية كارتفاع معدل التعريفة الجمركية ، و ضعف السياسة النقدية الناتجة عن تخلف الجهاز المصرفي في المعاملات، و التشريعات المعيقة للاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى اتساع رقعة السوق السوداء (انتشار ظاهرة البيع في الطرقات،التهريب، القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية) ، و غياب سياسة واضحة للأجور و الأسعار [xxix] ، وكل هذه المعضلات تعتبر نقاط سوداء في بيئة الاعمال الجزائري التي تعيق تنوع الاقتصادي.

04- تقييم بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال :

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال من البنك الدولي منذ 2004 [xxx]، ويهدف إلى تقديم الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية ، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال[xxxi].

بالرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها الجزائر لتطوير بيئة الأعمال، لكنها ما زالت تقبع في مراتب متدنية حسب ما جاء في كثير من التقارير السنوية ، فقد تراجعت من المرتبة 125 إلى المرتبة 163 في سنة 2016 حسب تصنيف مؤسسة التمويل الدولية الخاص بمؤشر سهولة أداء الأعمال، وذلك خلال الفترة 2008 –2015، و أسوء مرتبة في مؤشر حماية المستثمرين الاقلية (189/174) في سنة 2016.

يوضح الجدول رقم 09 وضعية بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال :

يواجه قطاع الأعمال في الجزائر أعباء إدارية عديدة، تتمثل في التعامل مع الإجراءات التي تتسم بالبطء، مثل إجراءات الترخيص، وأنظمة مسح الأراضي،والتأجير ، تراخيص البناء، واللوائح التنظيمية لاستخدام الأرض، وصكوك ملكية العقارات[xxxii] . وتم في هذا السياق إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص سنة 2009 تهدف إلى تسهيل إصلاح الإجراءات المتعلقة بتراخيص البناء[xxxiii] ،كما تسهم الدولة التي تتميز بإجراءات ترخيص مبسطة، وأقل تكلفة في تحسين بيئة الأعمال بثلاث طرق مهمة . أولاً :تشجع نظم الترخيص نمو قطاع البناء والتشييد .ثانياً : تجعل تشييد المساكن والمباني التجارية أقل تكلفة .ثالثاً :تحسين مستوى السلامة، لأن نظم الترخيص المرهقة تشجع البناء غير الشرعي. في الجزائر بقيت كثير اللوائح مجرد أوراق ولم تطبق على أرض الواقع، وهذا ما يجعل الجزائر تحتل المرتبة 118 سنة 2012.

فيما يخص تكلفة توظيف العمالة وفصلهم مرتفعة نسبيا، بالمقارنة مع أفضل عشر دول في هذا المجال، ولكنها مقبولة في ظل وجود نظام تأمين وطني يتعلق بالبطالة، لكنه غير كافي و ينبغي البدء في دراسة إمكانية تخفيض تكلفة فصل العمالة، بهدف خلق سوق عمل أكثر مرونة يتمتع فيها العاملون بدعم كافٍ، وحوافز ملائمة للبحث عن العمل مرة أخرى. ومن المتوقع أن تشهد مرونة سوق العمل المزيد من التحسين مع سعي الجزائر لتحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

بالنسبة لمؤشر تأسيس شركة جديدة ، فان إنشاء شركات أعمال جديدة يؤدي إلى استحداث الفرص الوظيفية، لذا لابد من تسهيل إجراءات تسجيلها .وتعد الجزائر إلى وقت قريب، أحد أكثر الأماكن صعوبة في العالم من حيث تسجيل الشركات، وقد احتلت في العام الماضي المرتبة 153 من أصل 183 دولة حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال.

خاتمة:

ان التعرف على حقيقة التنويع الاقتصادي في الجزائر ، تستوجب منا الوقوف على اهم المعطيات الاساسية لبيئة الاعمال الجزائرية على كافة الاصعدة (الاقتصادية والسياسية والقانونية)، وبناءا على ما مر بنا يمكن القول ان :

- ليس بالضرورة الحكم ان تراجع الاقتصاد الجزائري في التصنيفات العالمية للتنافسية بسبب ارتباطه بتقلبات اسعار النفط ، فقد نجد ان اقتصادات لها نفس خصوصية الاقتصاد الجزائري ، الا انها تحتل مراتب جيدة في تقارير التنافسية الدولية (الامارات العربية ، قطرن الكويت على سبيل المثال.).
- بيئة الاعمال في الجزائر جاذبة وطاردة للاستثمارات في نفس الوقت، جاذبة من ناحية المقومات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة لو حسن استغلالها (تنوع الثروة الطبيعية، يد عاملة متوعة ، موارد مالية...الخ) ،وطاردة و عائقة للاستثمارات من وجهة نظر المؤشرات الدولية.

ان ماسبق يؤكد ان نوع بيئة الاعمال في الجزائر له دور في التاثير على تنويع الاقتصاد الوطني ، فالبيئة غير ملائمة وعائقة للاستثمارات تؤدي الى تفويت الفرصة على جذب المستثمرين الاجانب وتشجيع المستثمرين المحليين، وبالتالي تضييع فرصة تنويع الاقتصاد الوطني.

ولكن لنكن متفائلين ، فلكسب رهان تنويع الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الأعمال ، يتوجب مواصلة الإصلاحات لتطويق النقائص الهيكلية التي أفرزها نتائج التقارير الدولية والتي يتعين على الجزائر تذليلها ، وفي الاخير نضع مجموعة من التوصيات و النصائح لدعم بيئة أعمالنا والنهوض بها :

- توفير مناخ و بيئة أعمال مناسبة ، وذلك من خلال سن القوانين التحفيزية و تعديل التشريعات المعيقة أو إلغاءها، خاصة التشريعات المتعلقة بمعايير الجودة وتحسين البيئة القانونية و التنظيمية و توفير المعلومات و جمعها لفائدة قطاع الأعمال و دعم الصناعات في مجال البحث و التطوير.
- إدخال و ترسيخ ثقافة المنافسة في تنظيم قطاع الأعمال و النهوض بقدرات المؤسسات المتخصصة في تسويق المنتجات المحلية و الأسواق الدولية.
- بناء نظام رقابي و قضائي يعمل على متابعة التجاوزات الإدارية و تقسي الرشاوى و كل أشكال الفساد و معاقبة مرتكبيها و إقصائهم من النشاط الاقتصادي.
- تخفيف تدخل الحكومة في وتيرة الاقتصاد و تشجيع و دعم القطاع الخاص.
- تطوير أنظمة ضمان القروض لتشجيع البنوك على منح القروض و إجراء إصلاح ضريبي و تقديم تسهيلات جبائية و خلق المناطق التجارية و المناطق الحرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي بغرض تنويع إيرادات الصادرات ، و المساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة و خلق جو ملائم و مساعد لهذه المؤسسات .

ملحق الأشكال والجداول

جدول رقم 01 : وضعية بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر البنية التحتية الاساسية

/105	/106	/106	144/100	148/93	133/115
140	144	148			
101	102	89	102	92	100
105	107	99	88	77	82
65	65	83	90	65	64
111	117	132	131	122	118
123	128	132	125	106	119

Source : Klaus Schwab,The Global Competitiveness Report 2009-2016, World Economic Forum

جدول رقم 02: وضعية بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر الحوكمة الرشيدة وفعالية المؤسسات

86	112	131	131	99	96
110	85	133	123	116	122
95	77	95	134	126	88
72	74	110	116	101	80
122	107	133	144	137	128

Source : Klaus Schwab,The Global Competitiveness Report 2009-2016, World Economic Forum

جدول رقم 03 : وضعية بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد

76	74	101	116	79	126
83	104	138	140	136	86
85	108	116	132	109	100

Source : Klaus Schwab,The Global Competitiveness Report 2009-2016, World Economic Forum

جدول رقم 04 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية

10.32	9.82	8.46	7.53
25.02	30.11	34.86	45.04
4.06	3.72	4.98	3.96
10.53	9.77	0.59	7.87
0.53	0.75	0.81	0.9
13.02	**12.34**	**11.25**	**9.81**

8.59	**8.7**	**8.4**	**8.91**	
0.55	**0.51**	**0.22**	**0.11**	
0.66	**0.61**	**9.23**	**0.69**	
16.33	**14.10**	**13.51**	**7.63**	
2.19	**2.04**	**1.96**	**1.79**	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

جدول رقم 05: مؤشر التنوع السلعي في الجزائر

99	95	0.98	98	106
0.743	0.733	0.724	0.724	0.558

Source :UNCTAD, Handbook of statistics, 2006-2008-2009,2010.

جدول رقم 06 : وضعية بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية

3003	025	018	0.20	0.83	0.35	19
2009	0.24	0.17	0.19	0.81	0.34	20
2012	0.24	0.15	0.45	0.71	0.30	26

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2009- 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009- 2012، ص 40.

جدول رقم 07 : وضعية بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال :

2007	3.4	128/106
2009-2008	3.1	132/132
2010-2009	3.1	128/128
2012-2011	2.9	142/135
2013-2012	2.5	144/144
2014-2015	3.2	133/144
2015-2016	3.3	128/144

Source : The Global Competitiveness Report, 2007–2013, World Economic Forum

جدول رقم 08: وضعية بيئة الأعمال الجزائرية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية (2001-2010)

المؤشر	4.35	4.14	**4.95**	**764.**	**4.76**	**4.56**	**4.61**	**4.67**
المرتبة	90	94	**102**	**107**	**105**	**148**	**149**	**151**

Source : Index of Economic Freedom 2006-2015,the heritage foundation, the wall street journal

جدول رقم 09: وضعية بيئة الأعمال الجزائرية ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال (2008-2012)

المؤشر العام لسهولة بيئة	178/125	/132	/136	/143	/148	/143	/145
أداء الأعمال		181	183	183	183	188	189
مؤشر استخراج تراخيص البناء	-	112	111	113	118	124	122
مؤشر إنفاذ العقود	-	125	123	127	122	106	101
مؤشر الحصول على الدين	-	131	135	138	138	171	174
مؤشر توظيف وتسريح العمالة	-	118	122	-	-	-	-
مؤشر دفع الضرائب	-	168	167	168	164	168	169
مؤشر تسجيل الممتلكات	-	162	159	165	167	160	163
مؤشر حماية المستثمرين الاقلية	-	159	165	74	79	173	174
مؤشر تأسيس شركة جديدة	133	141	147	150	153	-	-

المصدر : تقرير أداء الأعمال Doing Business، البنك الدولي ، 2008-2012

شكل رقم 01 : توزيع العمالة حسب القطاعات

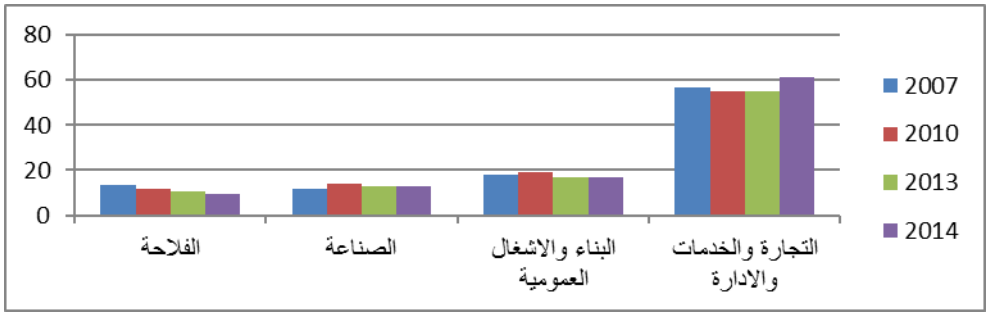

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات

شكل رقم 02: بنية الناتج الداخلي الخام بين الناتج النفطي وغير النفطي

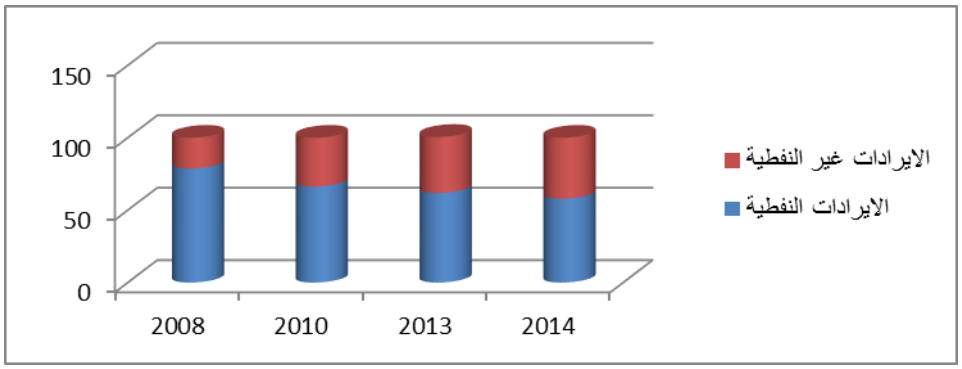

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيا

الإحالات والمراجع:

- والمتمثلة في اصلاحات الجيل الاول والثاني. [i]

[ii] -equality ,divesity and economic competitiveness,final repport,dublin city,european union,2011,p06

- سعيد النجار،نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي، دار الشورق، القاهرتن 1991، ص 126 [iii]

[iv] - Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Kuwait Programme on Development, Kuwait,2013,p07

- احمد عبد الرحمان احمد، مدخل الى ادارة الاعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 203 [v]

6- ممدوح عوض الخطيب، اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت ،2011، ص 208.

- ممدوح عوض الخطيين مرجع سابق، ص 209. [vii]

- تقرير التنافسية العربية،2006، المعهد العربي للتخطيط، 2007، ص 43 [viii]

- تصدر المنظمات الدولية الكثير من مؤشرات بيئة الاعمال ، ولكن لمحدودية المقال ، سنركز فقط على المؤشرات المفسرة للتنويع الاقتصادي. [ix]

[x]- يقاس من خلال عدة عوامل فرعية مثل :عدد الموانئ وطاقاتها، وعدد المطارات وطاقاتها، ونسب الطرق المعبدة، وطول السكك الحديدية.

[11] -The Global Competitiveness Report 2015–2016, World Economic Forum, 2015,p95

[12]- Competitiveness and Diversification: Strategic Challenges in a Petroleum-Rich Economy, International Policy Conference Proceedings, Accra, Ghana 2011,p24.

13- فاليابان على سبيل المثال لا تمتلك أي مقومات لمصادر الدخل ماعدا الأنظمة والتشريعات وأخلاقيات العمل والالتزام به لتصبح أحد أهم الاقتصاديات العالمية قاطبة.

[xv] - تقرير التنافسية العربية 2006، المعهد العربي للتخطيط، 2006، ص 42

[xvi] - Competitiveness and Diversification: Strategic Challenges in a Petroleum-Rich Economy, International Policy Conference Proceedings, Accra, Ghana 2011,p42.

[xvii] - By José G. Gijón-Spalla, Will the New Foreign Direct Investment Regime Promote Export Diversification in Algeria? A perspective from Chile's and Malaysia's Successes, The Maghreb Center Journal,2010.p 02

[xviii] - سنتناول دراسة مؤشر جاذبية الاستثمار في العنصر الاخير من الدراسة.

[xix]- Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, op cit ,p13

20- ربيع أبو شقرا، التنوع الاقتصادي طريق التنمية المستدامة، arabian business.com،2008، تاريخ الاطلاع 04 مارس /http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2008/jul/25/83782016

[xxi]- Tim Callen, And Others, Economic Diversification In The Gcc: The Past, The Present, And The Future, International Monetary Fund,2014,P12

[xxii] - UNCTAD, Handbook of statistics, 2009, p198.

xxiii -عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، مرجع سابق، ص34 .

24- عبد الحسين وادي العطية، موقع الاقتصاد العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، 1987م، الناشر مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، العدد السادس، السنة الثالثة، ديسمبر 1987م، ص99 .

25- تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص .13

26- تم إضافة 12 دولة غير عربية في تقرير التنافسية العربية 2012 و08 دول في تقرير2009 لغرض مقارنتها بأداء الدول العربية.

27- إن تدخل الحكومة في الاقتصاد شائع في العديد من الدول العربية ولكن يصعب قياسه لعدم توافر بيانات كافية عن شركات القطاع العام، ومن خلال بعض المؤشرات الفرعية المتوافرة مثل نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي أو نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي أو حصة استثمارات القطاع العام يتبين كبر هذا التدخل بالقياس إلى دول المقارنة، وعلى الرغم من التشوهات التي يحدثها بعض أوجه التدخل الحكومي، فإن هناك مجالات في الإنفاق الحكومي قد تكون مواتية للتنافسية إن اتجهت إلى بنود التعليم والتدريب والبحث العلمي والصحة والبنية التحتية الأساسية والمعلوماتية.

28- تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية معهد Heritage Foundation ، 2003.

29- صونيا بتغة ، مرجع سابق ، ص 112.

Index of Economic Freedom 2006-2015,the heritage foundation, the wall street journal, 2015, p29 [30]-

31- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،سلسلة بناء أداء الأعمال في الدول العربية ، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ، الكويت ، 2012،ص 01.

32- المؤشرات العشرة هي : تأسيس المشروع ، استخراج التراخيص ، تسجيل الممتلكات ، الحصول على الائتمان ،حماية المستثمر،دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود ،إغلاق المشروع والحصول على الكهرباء

[33]- بيئة اداء الاعمال في الدول العربية 2015،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، ص.24

34- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة بناء أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، الكويت، 2010، ص 171.